2021 GLOBAL REPORT ON FOOD CRISES

JOINT ANALYSIS FOR BETTER DECISIONS

موجز | التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية

تفاقم حجم و شدة الأزمات الغذائية في عام 2020، حيث أدت النزاعات الممتدة، والتداعيات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-19، والظروف المناخية المتطرفة، إلى تفاقم الهشاشة التي كانت موجودة بالفعل. وتشير التوقعات إلى مستقبل قاتم لعام 2021، نظرًا لاستمرار المخاطر التي تهدد بتحول بعض أسوأ أزمات الغذاء في العالم إلى مجاعات.

بحلول نهاية عام 2020، بدا الهدف العالمي المتمثل في "القضاء على الجوع" بحلول عام 2030 بعيد المنال بشكل متزايد. ويأتي ذلك أعقاب الارتفاع السنوي في أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، والذين يحتاجون إلى مساعدات عاجلة من الغذاء والتغذية وسبل كسب العيش.

يركز التقرير العالمي للأزمات الغذائية على الأزمات الغذائية التي تفتقر إلى القدرات المحلية اللازمة للاستجابة لها، وهو ما يستدعي طلب التعبئة العاجلة للمجتمع الدولي، ويركز كذلك على البلدان/الأقاليم التي تتوافر عنها الأدلة الكافية التي تؤكد تجاوز حجم وشدة الأزمة الغذائية الموارد والقدرات المحلية اللازمة للاستجابة الفعالة لها.

ويقدم التقرير تقديرات لسكان البلدان/الأقاليم التي تتوافر عنها البيانات وفقًا للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والإطار المنسق أو المصادر القابلة للمقارنة.

تم تصنيف ما لا يقل عن 155 مليون شخص في 55 دولة/إقليم في مرحلة الأزمة أو مرحلة أسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) في عام 2020، بزيادة بنحو 20 مليون شخص عن عام 2019. ومن بين التسع وثلاثين دولة/إقليم المدرجة في التقرير منذ عام 2016، زاد عدد الأشخاص المصنفين في مرحلة الأزمة أو مرحلة أسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) أو ما يعادلها من 94 إلى 147 مليون شخص، مما يعكس تدهور المعدلات واتساع نطاق التغطية الجغرافية.

شكل رقم 2

من بين 43 دولة شملها تحليل التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق، تم تصنيف سكان 38 دولة في المرحلة الرابعة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق عام 2020

مرحلة الطوارئ أو مرحلة أسوأ (المرحلة الرابعة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق)

المصدر: شبكة معلومات الأمن الغذائي، التقرير العالمي للأزمات الغذائية لعام 2021

شكل رقم 1

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي/الإطار المنسق

المرحلة الأولى الحد الأدنى	المرحلة الثانية الشدة	المرحلة الثالثة الأزمة	المرحلة الرابعة الطوارئ	المرحلة الخامسة الكارثة / المجاعة
بإمكان الأسر المعيشية تلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية دون الانخراط في استراتيجيات غير نمطية، وغير مستدامة للحصول على الغذاء والدخل.	تعيش الأسر المعيشية على الحد الأدنى من استهلاك الغذاء الكافي، ولكنها غير قادرة على تحمل بعض النفقات الأساسية غير الغذائية دون الانخراط في استراتيجيات التأقلم مع وضع الشدة.	تعاني الأسر المعيشية من فجوات في استهلاك الغذاء، مع ارتفاع أو زيادة سوء التغذية الحاد المعتاد، أو الاستنزاف السريع لأصول كسب العيش، أو اللجوء إلى استراتيجيات مواجهة الأزمات.	تعاني الأسر المعيشية من فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء تؤدي إلى ارتفاع شديد في سوء التغذية الحاد، وزيادة أعداد الوفيات، أو مواجهة خسارة كبيرة في موارد كسب العيش، أو اللجوء إلى استراتيجيات التأقلم مع الأوضاع الطارئة.	تعاني الأسر المعيشية من نقص شديد في الغذاء و/أو الاحتياجات الأساسية الأخرى. ومستويات الجوع والموت الفقر المدقع وسوء التغذية الحاد واضحة للغاية.

العمل من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وحماية سبل كسب العيش.

مطلوب اتخاذ إجراءات عاجلة

Global Network Against Food Crises

FSIN Food Security Information Network

شكل رقم 3

الأزمات العشر التي تضمنت أكبر عدد من الأشخاص المصنفين في المرحلة الثالثة فأعلى (أو ما يعادلها) من التصنيف المرحلي المتكامل /الإطار المنسق في 2020

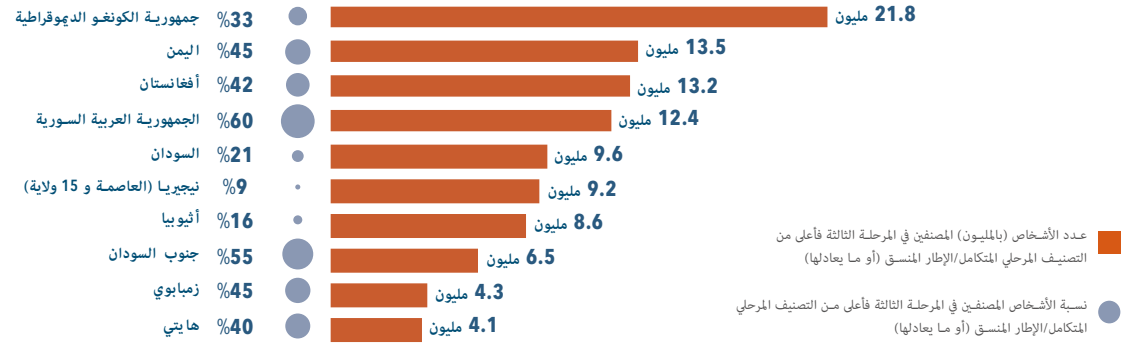

المصدر: شبكة معلومات الأمن الغذائي، التقرير العالمي للأزمات الغذائية لعام 2021.

تم تصنيف حوالي 28 مليون شخص في 38 من أصل 43 دولة/إقليم شملها تحليل التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق في مرحلة الطوارئ أو مرحلة أسوأ (المرحلة الرابعة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق)، وتطلب الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش. ومعظم من عانوا من هذه الظروف الأليمة هم سكان أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، واليمن، بالإضافة إلى ما لا يقل عن مليوني شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل) في كل بلد.

في جنوب السودان، وإثيوبيا، وهايتي، وزيمبابوي، صُنف أكثر من مليون شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل). وفي ستة بلدان (أفغانستان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وهايتي، وجنوب السودان، واليمن، وزيمبابوي)، صُنف أكثر من 10 في المائة من السكان الذين شملهم التحليل في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل).

وصُنف نحو 133 ألف شخص في أشد المراحل خطورة - وهي مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) - في بوركينا فاسو، وجنوب السودان، واليمن، وتطلب الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تفاقم أعداد الوفيات، والانهيار التام لسبل كسب العيش.

في جنوب السودان، ارتفع عدد الأشخاص في مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل) من صفر في مايو/أيار – يوليو/تموز 2020 إلى 92 ألف في أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وزاد إلى 105 ألف في ست مقاطعات بحلول ديسمبر/كانون الأول. وحذرت لجنة مراجعة المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل من أن أربعة من الولايات الغربية التابعة لمقاطعة بيبور في جنوب السودان قد واجهت مجاعة محتملة (المرحلة الخامسة) في أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2020، بينما كانت ولايتين من الولايات الشرقية معرضين لخطر المجاعة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2020 (التصنيف المرحلي المتكامل، والمراجعات الخارجية، ديسمبر/كانون الأول 2020).

تُشير هذه الأرقام إلى التأثير الحاد للأزمات الممتدة على سبل كسب العيش والتغذية، والتي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى عواقب وخيمة مثل الفقر المدقع والموت. كذلك، تؤكد الأعداد الكبيرة للأشخاص المصنفين في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) والكارثة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) على حالة شديدة الخطورة، حيث من المتوقع أن يزداد وضع سوء التغذية الحاد والوفيات بشكل كبير بين السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، إذا لم تنجح التدخلات الإنسانية في الوصول إليهم ومساعدتهم على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

أدت الأحداث السلبية المتكررة إلى تآكل قدرة الأسر المعيشية الضعيفة على التعافي من الصدمات. وتم تصنيف 208 مليون شخصًا إضافيًا في 43 دولة في مرحلة الشدة (المرحلة الثانية من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) في هذا التقرير.

أسوأ الأزمات الغذائية التي شهدها عام 2020

من بين 55 أزمة غذائية تم تحديدها في عام 2020، برزت 10 أزمات من حيث عدد الأشخاص المصنفين في مرحلة الأزمة أو المراحل الأسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) أو ما يعادلها - ستة من هذه الأزمات كانت في إفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وشمال نيجيريا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وزيمبابوي)، واثنان في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية، واليمن) وواحدة في الأميركتين (هايتي) وواحدة في جنوب آسيا (أفغانستان).

للعام الثالث على التوالي، صُنف أكبر عدد من سكان ثلاثة بلدان متأثرة بالصراع - جمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، وأفغانستان – في مرحلة الأزمة أو المراحل الأسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل). وشكلت هذه البلدان الثلاثة، بالإضافة إلى الجمهورية العربية السورية، ما يقرب من 40 في المائة من مجموع السكان المصُنفين في هذه المراحل.

من حيث الانتشار، صنف أكثر من نصف السكان الذين تم تحليل أوضاعهم في جمهورية إفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية على أنهم في مرحلة الأزمة أو المراحل الأسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل) أو ما يعادلها. وتم تصنيف ما بين 40 و45 في المائة من السكان الذين تم تحليل أوضاعهم في خمسة بلدان – أفغانستان، وهايتي، وليسوتو، واليمن، وزيمبابوي – على أنهم في مرحلة الأزمة أو المراحل الأسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل).

شهدت اثنا عشر دولة زيادات كبيرة من حيث القيمة المطلقة بين عامي 2019 و2020. وكانت أكبر الزيادات في عدد السكان المُصنفين في مرحلة الأزمة أو المراحل الأسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق)، أو ما يعادلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال نيجيريا، والسودان، والجمهورية العربية السورية. ومن البلدان الأخرى التي شهدت زيادة كبيرة أفغانستان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وهندوراس، وموزامبيق، وسيراليون، وأوغندا.

في عام 2020، كان أكثر من 15.8 مليون طفل دون سن الخامسة الذين يعيشون في الخمس وخمسين أزمة غذائية يعانون من الهزال. ويعيش ما يقرب من نصف هؤلاء الأطفال (7.2 مليون) في أسوأ 10 أزمات غذائية (حسب عدد الأشخاص المصنفين في المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/ الإطار المنسق).

وكان الوضع مقلقًا بشكل خاص في شمال نيجيريا، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، التي تضم أكثر من ثلث الأطفال المتضررين من الهزال في جميع البلدان التي تعاني من أزمات غذائية.

كان وضع التغذية حرجًا تحديدًا في البلدان المتضررة من النزاعات الممتدة. من بين البلدان/الأقاليم العشرة ذات أعلى معدل لانتشار الهزال، تتأثر ثمانية بلدان (اليمن، وجنوب السودان، والسودان، والنيجر، والصومال، وتشاد، وشمال نيجيريا، وبوركينا فاسو) بالنزاعات الممتدة. وأدت النزاعات وانعدام الأمن إلى تعطيل قنوات الوصول إلى الغذاء، وعرقلة أداء الخدمات الصحية، وخدمات الصحة العامة الأساسية، مما أثر بشدة على الحالة التغذوية للفئات الأكثر ضعفًا، ولا سيما النساء والأطفال.

تأثرت الدول العشر التي عانت من أسوأ الأزمات الغذائية في عام 2020 بشكل خاص باختلالات في التغذية والخدمات الصحية بسبب القيود المرتبطة بأزمة كوفيد-19، و في ستة من أصل تسعة بلدان تتوفر عنها بيانات، انخفضت مكملات فيتامين أ على المستوى الوطني بنسبة 25 في المائة على الأقل. وتجاوزت نسبة الانخفاض 50 في المائة في كل من أفغانستان، وشمال نيجيريا، والسودان. وفي الجمهورية العربية السورية، واليمن، انخفض تنفيذ برامج معالجة الهزال بنسبة 49-25 في المائة.

العاصفة العارمة: تأثير الصدمات المتعددة

غالبًا ما تكون العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي الحاد مترابطة ويعزز بعضها البعض. ويعكس الارتفاع الحاد في عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد جزئيًا زيادة التغطية الجغرافية للعديد من التحليلات بسبب المخاوف المتزايدة إزاء انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما يفسر الآثار الاقتصادية القاسية لجائحة كوفيد-19 على المناطق الحضرية. ومع ذلك، تكشف الزيادة إلى حد كبير عن العواقب المدمرة للنزاعات/انعدام الأمن، والتي ظلت المحرك الرئيسي لأزمات الغذاء في 23 دولة/إقليم، حيث تم تصنيف ما يقرب من 100 مليون شخص في مرحلة الأزمة أو مرحلة أسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) أو ما يعادلها - ارتفاعًا من حوالي 77 مليون شخص في 22 دولة/إقليم في عام 2019.

تسببت التأثيرات المكثفة للصدمات الاقتصادية، بما في ذلك الصدمات التي سببتها الجائحة، في أسوأ أزمة اقتصادية ضربت العالم منذ الحرب العالمية الثانية، مما أضر بشكل غير متناسب باقتصاد البلدان الفقيرة، وأدى إلى تفاقم الظروف الهشة بالفعل، بما في ذلك البلدان التي تشهد نزاعات مستمرة. وكان عشرات الملايين من الأشخاص الضعفاء غير قادرين على شراء الغذاء بكميات كافية، حيث تكبدوا خسائر فادحة في الوظائف والدخل، وغالبًا ما اقترن ذلك

شكل رقم 4

عدد الأشخاص المصنفين في مرحلة الأزمة أو مرحلة أسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) أو ما يعادلها وفقًا للعامل المحرك عام 2020

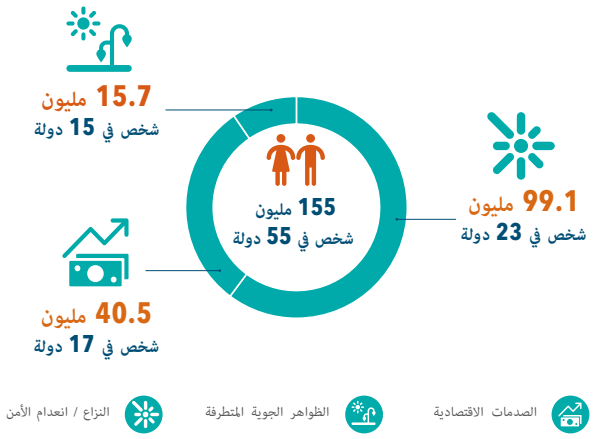

ملاحظة: تنتج العديد من الأزمات الغذائية عن عدة عوامل محركة. وقد استند التقرير العالمي للأزمات الغذائية في إعداد هذه الرسوم المعلوماتية إلى العامل المحرك السائد في كل دولة.
المصدر: شبكة معلومات الأمن الغذائي، التقرير العالمي للأزمات الغذائية لعام 2021.

بالتصاعد المفاجئ والارتفاع في أسعار المواد الغذائية. وفي عام 2020، تم اعتبار الصدمات الاقتصادية (بما في ذلك تلك الناتجة عن الجائحة) بمثابة المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في 17 دولة، بإجمالي يزيد عن 40 مليون شخص في وضع الأزمة أو وضع أسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) أو ما يعادلها، مقارنةً بثمان دول في عام 2019 بإجمالي 24 مليون شخص تقريبًا.

ضاعفت الظواهر الجوية المتطرفة من حدة الأزمات الغذائية، وتم تصنيف حوالي 16 مليون شخص في وضع الأزمة أو الوضع الأسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) أو ما يعادلها في 15 دولة. وفي عام 2020، تسببت الأمطار الغزيرة والفيضانات الاستثنائية في تدمير سبل كسب العيش في أجزاء كثيرة من إفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا. وفي أمريكا الوسطى (غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا)، أدت العواصف الاستوائية والأعاصير والفيضانات إلى ارتفاع ملحوظ في انعدام الأمن الغذائي الحاد، مما أثر على المناطق التي عانت فيها الأسر من فترات جفاف مطولة في السنوات السابقة.

المستقبل القاتم لعام 2021

أصبحت أزمات الغذاء ممتدة بشكل متزايد، وأصبحت القدرة على التعافي من الأحداث السلبية الجديدة أكثر صعوبة.

من المتوقع أن تمتد الأزمة الغذائية في عام 2021 نتيجة النزاعات، وجائحة كوفيد-19، والأزمات الاقتصادية واسعة النطاق، مما يستلزم استمرار المساعدات الإنسانية على نطاق كبير. من المتوقع تصنيف أكثر من 142 مليون شخص في 40 من أصل 55 دولة/إقليم شملها هذا التقرير في وضع الأزمة أو الوضع الأسوأ (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق) أو ما يعادلها في عام 2021. ومن المحتمل أن يواجه حوالي 155 ألف شخص وضع الكارثة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل) في اثنين من هذه البلدان (108 ألف في جنوب السودان، و47 ألف في اليمن) حتى

منتصف عام 2021. ولم تكن هناك أي توقعات عن البلدان/الأقاليم الخمسة عشر المتبقية وقت نشر التقرير.

ومن المتوقع ألا يقل عدد الأشخاص في الخمسة بلدان الذين يعانون من أزمات غذائية كبرى عن 12 مليون شخص (المرحلة الثالثة فأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل/الإطار المنسق)، ويتواجد أكثرهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية (27.3 مليون)، تليها اليمن (16.1 مليون)، وأفغانستان (13.2 مليون)، وإثيوبيا (12.9 مليون)، ثم شمال نيجيريا (12.8 مليون).

حذرت لجنة مراجعة المجاعة من أن أربعة ولايات في منطقة بيبور في جنوب السودان ستستمر في مواجهة المجاعة المحتملة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل)، بينما ستظل ولايتان أخرتين في المعاناة من خطر المجاعة حتى يوليو/تموز 2021. وفي الوقت نفسه، يواجه اليمن مخاطر مستمرة تهدد بمجاعة في عام 2021. وفي شمال نيجيريا، وعلى الرغم من عدم توقع وجود سكان/منطقة في وضع الكارثة/المجاعة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل)، تشير بعض المؤشرات إلى أن نسبة صغيرة من السكان قد تواجه مثل هذه الظروف (أقل من 10 في المائة من السكان).

في البلدان التي تواجه أشد النتائج، من المتوقع أن تستمر النزاعات في أن تكون المحرك الرئيسي للأزمات الغذائية. وقد تؤدي ديناميات الصراع المتغيرة وانعدام الأمن والعنف المسلح في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنطقة الساحل الأوسط (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وشمال نيجيريا، وشمال موزامبيق، والصومال، وجنوب السودان، والسودان إلى تصاعد العنف خلال عام 2021.

على الرغم من محدودية المعلومات عن المناطق التي تحظى باهتمام خاص، مثل منطقة تيغراي في إثيوبيا، إلا أن الاهتمام المستمر، وجمع البيانات الإضافية، والوصول الإنساني، تعد أمورًا ضرورية لتنفيذ استجابة إنسانية مستنيرة ومنسقة وفعالة. وعلى الرغم من وجود بعض الأمل في مفاوضات السلام أو وقف إطلاق النار في بعض البلدان في عام 2021، فإن استعادة سبل كسب العيش التي دمرتها النزاعات الممتدة ستكون عملية تدريجية وطويلة.

من المتوقع أن تستمر جائحة كوفيد-19 وتدابير احتوائها في مفاقمة الأزمات الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي الحاد، لا سيما في الاقتصادات الهشة في أجزاء من جنوب وغرب إفريقيا، وفي هايتي. وحتى وإن نجحت البلدان في بعض أجزاء العالم في احتواء أزمة كوفيد-19، فإن بطء نشر اللقاح في البلدان التي تعاني من ضعف الخدمات الصحية يمكن أن يؤدي إلى استمرار القيود لفترات أطول، مما يقلل من احتمالات سرعة الانتعاش الاقتصادي.

ومن المرجح أيضًا أن يستمر التهديد الدائم المتمثل في قلة هطول الأمطار والظواهر الجوية السلبية إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد في العديد من البلدان. وتشير التنبؤات إلى ظروف جوية أكثر جفافًا خلال الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار في كل من إثيوبيا، وكينيا، والصومال، وإلى تهديدات مستمرة بغزو الجراد الصحراوي، ومن شأن هذه الأمور أن تؤدي إلى إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية بمعدلات دون المتوسطة، مما يقلل من دخل العمالة الزراعية، ويحد من استهلاك الغذاء والحليب، ويزيد من النزاع على الموارد، وارتفاع أسعار الحبوب في القرن الأفريقي. وفي أوائل عام 2021، ساد الجفاف في العراق وخاصةً في جنوب وغرب أفغانستان، وزاد من حدته ارتباطه بظاهرة النينيا الجوية.

من المتوقع أن يؤدي النزاع وانعدام الأمن والظروف المناخية المتطرفة إلى زيادة أعداد الأسر النازحة قسرًا، سواء الهاربة عبر الحدود أم النازحة داخل بلادها. يواجه اللاجئون وطالبو اللجوء ظروفًا محفوفة بالمخاطر تتميز بفرص محدودة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي ونقص الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي. وستؤثر الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في لبنان، والقيود المستمرة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد في البلدان المضيفة تأثيرًا خاصًا على سبل كسب عيش اللاجئين السوريين وحالة الأمن الغذائي في عام 2021. وفي كوكس بازار في بنغلاديش، يمكن أن تؤدي الآثار الاجتماعية للجائحة وزيادة المنافسة على سبل كسب العيش إلى ضعف التماسك بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة والعنف وانعدام الأمن الغذائي الحاد إلى تأجيج أزمات الهجرة الجماعية من جمهورية فنزويلا البوليفارية وبلدان أمريكا الوسطى.

رغم أن جميع الشركاء يؤيدون إلى حد كبير البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير، فإن تحليلات شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة تشير إلى أن عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية طارئة في عام 2020 كان أقل من التقديرات التي وضعها التصنيف المرحلي المتكامل في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، والسودان.

جهات الاتصال
@FSIN_News
www.fsinplatform.org
fsin-secretariat@wfp.org
@fightfoodcrises
www.fightfoodcrises.net

تعود هذه المبادرة إلى الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. ويرجع الفضل في قيام شبكة معلومات الأمن الغذائي بعملها إلى الدعم السخي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.